رسالة تضامنية مفتوحة مع نساء الولايات المتّحدة

خلال الشّهر الماضي، بلغتنا أخبار حكمٍ قضائيٍّ مستقبليٍّ سيصدر عن المحكمة العليا في الولايات المتّحدة، والّذي سينقض الحكم السّابق الصادر في قضيّة "رو ضد ويد" لسنة 1973 (Roe V Wade 1973) والّذي تضمّن اعترافًا دستوريًا بحق المرأة في إنهاء الحمل. يعني إلغاء القرار القضائيّ المذكور، عمليًا، المساس الخطير بالحقوق الأساسيّة للّنساء في أجسامهنّ، وحياتهنّ، وقدرتهنّ على اتخاذ القرارات، وتحديد مستقبلهنّ بصورةٍ مستقلة. لقد أنقذ هذا الحكم القضائيّ حياة نساء كنّ حتى ذلك الحين يتعرضن للإقصاء من مجتمعاتهنّ، في أفضل الحالات، بسبب الحمل غير المخطط له، بل إنّ هنالك نساء قد دفعن حياتهنّ بسبب عمليّات وقف الحمل غير القانونيّة وغير الآمنة، في أسوأ الحالات.

سيُلغي الحكم القضائيّ المستقبليّ حقّ المرأة في إنهاء الحمل في أيّة حالة، ويترك القرار بشأن التّشريع الدستوريّ الخاصّ بهذا الموضوع لكل ولايةٍ كما تراه مناسبا. يعني هذا الأمر العودة 50 عامًا إلى الوراء، حيث كان بإمكان الّنساء القادرات على تحمّل التكاليف السفر إلى دولٍ يعدّ وقف الحمل فيها قانونيًّا، ويخضعن لإجراءاتٍ طبيّةٍ آمنة، في حين أنّ الّنساء اللائي يعشن في فقر، أو الّنساء المتّحدرات من مجموعاتٍ سكانيّةٍ مستضعفة، سيضطّرّرن إلى تعريض صحّتهنّ للخطر. وكما يعلّمنا التاريخ، فإنّ الّنساء اللائي لسن معنيات باستمرار حملهنّ، ستجدن طرقًا لإنهائه.

تمثّل هذه الخطوة انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، وهي تنكر الحقوق الإنجابيّة للمرأة، وقد يكون لها تأثيرٌ على التّوجهات التقييديّة والمحرمة في أماكن أخرى من العالم، بما فيها إسرائيل. لن نسمح بإعادتنا إلى الوراء، وعليه، فإننا نلتزم بمواصلة الكفاح من أجل حقّ الّنساء في الحياة بأمان، وكرامة، وضمان صحّتها بصورة كاملة.

إنّنا، في تحالف الجمعيّات الساعية إلى إلغاء لجان الإجهاض في إسرائيل، نعبّر عن دعمنا اللامتناهي مع حركة الحقوق الإنجابيّة في الولايات المتّحدة وحول العالم، ونقف إلى جانب النّاشطات، والمشرّعات، والقاضيات، وبالطبع إلى جانب الّنساء المضطّرّات إلى وقف الحمل. إنّنا نتابع، بقلق، الإجراءات الخطيرة المتّخذة بحقّ الّنساء، وندرك الأهميّة السياسيّة والاجتماعيّة المترتّبة على هذا الأمر، فيما يتعلّق بحياة الّنساء في الولايات المتّحدة.

نقف إلى جانبكنّ ونهتف: حقوقنا، أجسادنا، وحرياتنا، ليست لعبة!

في هذه الأثناء، في إسرائيل، فإنّ قانون العقوبات الإسرائيليّ يستمر منذ 45 عاما، وينص على حظر الإجهاض، إلا إذا اجتازت المرأة مقابلة مع لجنة لوقف الإجهاض للمصادقة على الإجراء. ويضطّرّ الأطبّاء والطّبيبات الّذين يقومون بعمليّة الإجهاض بالعمل في تعارض مع قواعد الأخلاقيات المهنية، والتعاطي مع العديد من العوائق الّتي يضعها النظام على المرأة الساعية إلى إنهاء حملها لأيّ سبب كان. وفي هذا الوقت الّذي تشخص فيه أعيننا إلى الولايات المتّحدة، وإلى التدهور الحاصل على مدار السنوات الأخيرة، وصولًا إلى القاع الّذي نشهده اليوم، فإننا نعبر عن قلقنا من أنّ عدم الاكتراث السائد في أوساط الجمهور الإسرائيلي، وفي أوساط نائباتها ونوابها المنتخبات والمنتخبين، سيستمر في تقويض حقوقنا. يجب أن يشكل، هذا القاع الجديد الّذي وصلنا إليه، جرس إنذار يوقظنا.

كامل التضامن،

التحالف من أجل إلغاء لجان الإجهاض في إسرائيل.

أختي - من أجل النساء في إسرائيل | إتاخ معك – حقوقيات من أجل العدالة الإجتماعية | المرأة للمرأة - مركز حيفا النسوي | جوان زاك، مستشارة ومربية للجنسانية السليمة والصحة الجنسية | د. حدفا إيال، باحثة سياسية في التكنولوجيا الطبية | ديلت بتوحا - لتعزيز الجنسانية السليمة | جمعية حقوق المواطن في إسرائيل | منتدى القانون، والجندر والسياسة الاجتماعية - جامعة حيفا | زَزيم - حراك شعبي | كولان - لتعزيز الخطاب والعمل النسوي في إسرائيل | كيان - تنظيم نسوي | لبريؤوتاه - طب نسوي | لداعت – للمعرفة والاختيار | مركز العدالة للنساء | نعمات - حركة إسرائيل النسائية | نساء ضد العنف | جمعية المرأة وكيانها | بروف. نويا ريملنت، كلية الحقوق في جامعة حيفا | مؤسسة بريناه | أطباء لحقوق الإنسان | لوبي النساء في إسرائيل | شارون أورشاليمي، طالبة دوكتوراه لإدارة أجهزة الصحة